اشتباكات في محيط قصر الاتحادية الرئاسي

في ليلة السادس من ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٢، نشبت اشتباكات في محيط قصر الاتحادية الرئاسي بالقاهرة، أسفرت عن مقتل ١١ مواطناً على الأقل وإصابة المئات. المداخلة الكتابية التالية تقدم تلخيصًا لتلك الاشتباكات والأحداث المحيطة بها، كما تقدم أيضًا توصيات لخطوات يتعين اتخاذها في المستقبل. تستند هذه المداخلة إلى تقرير أعده مركز القاهرة في ١٨ من ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٢ بعنوان"اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة في الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢" والمتاح من خلال الرابط: http://www.cihrs.org/?p=5352.

تلك الاشتباكات في محيط القصر جديرة بالاهتمام، حيث أنها تمثل الحادثة الأكثر جسامة منذ انتخاب الرئيس محمد مرسى، التي يتم فيها التصدي لحق التظاهر السلمي من قبل تظاهرات وتجمعات مضادة، حشدتهم قوى سياسية موجودة بالسلطة.

١. في الرابع من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، واستكمالاً لأسبوع من التظاهرات، نظم المتظاهرون المعارضون لسياسات الرئيس مرسى تظاهرة سلمية أمام قصر الاتحادية الرئاسي، وقد قرر عدد من المتظاهرين قضاء ليلتهم أمام القصر حتى صباح الخامس من ديسمبر، معلنين البدء في اعتصام سلمي أمام القصر، وردًا على ذلك دعت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة مؤيديهم للتظاهر أمام القصر يوم الخامس من ديسمبر.
٢. استجابة لتلك الدعوة، قام أنصار جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وجماعات وأحزاب إسلامية أخرى بالتجمع بعد صلاة العصر في المساجد القريبة من القصر الرئاسي، حيث تحركوا في مجموعات صوب القصر. اندلعت اشتباكات أولية عند الرابعة عصرًا في محيط القصر، بعدما حاصرت الجماعات المؤيدة للرئيس المتظاهرين من المعارضة، وهاجموا الاعتصام من اتجاهات مختلفة مسلحين بالصواعق الكهربية، الحجارة، والسلاسل الحديدية. بدأت الجماعات المؤيدة للرئيس بالاعتداء على المعتصمين بالضرب، وإبعادهم من محيط القصر الرئاسي، بعدما حطموا خيامهم واتلفوا محتوياتها.
٣. بعد تلك الهجمات أعلنت عدد من المواقع الإعلامية المملوكة للإخوان المسلمين والمحسوبة عليهم العثور على مخدرات (حشيش)، زجاجات خمور وعملات أجنبية (دولار أميركي) داخل خيام المعارضين المعتصمين عند القصر، في إشارة إلى أن المعارضة مُمولة من الخارج.
٤. بعد تداول الأخبار عن هذه الاشتباكات بدأت أعداد أخرى من متظاهري المعارضة التوافد إلى مسرح الأحداث، الأمر الذي زاد من حدة الاشتباكات.
٥. أثناء الاشتباكات، تعرض عدد من متظاهرى المعارضة للاحتجاز غير القانوني من قبل مؤيدي الرئيس. هؤلاء المعارضون ووفقًا لإفادات شهود عيان وفيديوهات مصورة قد تعرضوا للضرب المبرح، من قبل الجماعات

المؤيدة للرئيس للحصول على اعترافات منهم بأنهم بلطجية ممولون. فعلى سبيل المثال، نشرت شبكة رصد (وهى شبكة إعلامية على موقع التواصل الإعلامي "فيسبوك" محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين)، مقاطع فيديو لعمليات استجواب و تعذيب المتظاهرين. تم احتجاز العشرات من المتظاهرين لساعات، وتم إطلاق سراح ما لا يقل عن ٤٩ متظاهرًا منهم مساء اليوم التالي. وبالإضافة إلى تعرض المحتجزون للضرب والاحتجاز، تعرضت بعض الناشطات إلى اعتداءات جنسية أثناء احتجازهن.

٦. عدد من المتظاهرين المعتقلين من قبل مؤيدي الرئيس كانوا جرحى ومصابين، تم اعتقالهم عقب الهجوم على المستشفيات الميدانية، وتم في بعض الأحيان منع الإسعاف والمساعدات الطبية من الوصول إلى المصابين.

٧. تم تعذيب المواطن مينا فيليب جاد، بعد تجريده من ملابسه، واحتجازه لساعات على اعتباره أحد المتظاهرين المعارضين للرئيس. وقد أفاد مينا أنه قد تم سؤاله أكثر من مرة عن اسمه، الذي رفض الإفصاح عنه خشية التعرض للانتقام على خلفية انتمائه الديني (مينا هو أحد الأسماء التي تطلق على الرجال الأقباط في مصر)، إذ أكدت مصادر عدة ارتفاع مستوى التمييز الطائفي أثناء الاشتباكات. كذلك أظهرت صور سجلتها جريدة الوطن المستقلة، أن بعض مؤيدي الرئيس قد أفادوا بأنهم اعتقلوا اثنين من متظاهري المعارضة لأنهم مسيحيون. هذا بالإضافة إلى شهادة أحد المواطنين الذي يسكن قريبًا من مسرح الأحداث و الذي أفاد بتعرضه للضرب من قبل مؤيدي الرئيس لأنه قال أنه مصري، ردًا على سؤالهم حول ديانته.

٨. تم الاعتداء على عدد من الصحفيين المتواجدين في المظاهرة، فقد تعرض الحسيني أبو ضيف، الصحفي بجريدة الفجر لإطلاق الرصاص الحي وسرقة الكاميرا الخاصة به، وقد توفي متأثرًا بجراحه بعد ٦ أيام من إصابته، كما تم الاعتداء على ٦ مراسلين و صحفيين آخرين على الأقل.

٩. تعرض مؤيدو الرئيس ممن استطاع متظاهرى المعارضة إمساكهم أيضًا للضرب.

١٠. الأسلحة المستخدمة خلال الاشتباكات، يصعب تحديد الجانب الذي قام باستخدامها، وقد أفادت تقارير أنه بجانب تلك الأسلحة، قد تم استخدام زجاجات المولوتوف، الغاز المسيل للدموع، الخرطوش والرصاص الحي.

١١. قوات الأمن كانت متواجدة أثناء الاشتباكات، خلال الساعات الخمس الأولى من الاشتباكات وحتى الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم الخامس من ديسمبر، ولكنها لم تحاول بأي طريقة منع تصاعد حدة الاشتباكات. وتحديدًا في الساعة ٩:٣٠ مساءً تجمعت قوات الأمن في محاولة لتكوين حاجز أمنى بين المجموعتين المشتبكتين، ولكنهم لم يلبثوا أن انسحبوا سريعًا. وفى تمام الساعة ١١:٣٠ مساءً أعادوا المحاولة مرة أخري للسيطرة على الوضع، بعدما أطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع. يذكر أن شهادات قد أفادت بأن قوات الأمن تدخلت لصالح مؤيدي الرئيس، حيث اصطفوا أمامهم في مواجهة المتظاهرين المعارضين للرئيس، وأطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع من بين مؤيدي الرئيس في اتجاه متظاهري المعارضة.

١٢. قوات الأمن كانت متواجدة أيضًا أثناء تعذيب متظاهري المعارضة واحتجازهم من قبل مؤيدي الرئيس ولكنها لم تتدخل، بل أنه طبقًا لما ورد في بعض الشهادات، قامت قوات الأمن في بعض الحالات بتشجيع ذلك، كما قام مؤيدي الرئيس بتسليم العديد من أولئك الذين تم اعتقالهم للأفراد الشرطة، بدعوى أنهم من البلطجية الذين تم إلقاء القبض عليهم.

تتحدث التقارير عن حوالي ٩٠ مواطناً تم تسليمهم لنيابة مصر الجديدة كدفعة أولى، ٢٠ منهم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ١٨ عامًا. كما أن معظم المحتجزين قد تعرضوا في الغالب لعمليات تعذيب أثناء احتجازهم من قبل الجماعات المؤيدة للرئيس، وقد كان العديد منهم في حالة صحية حرجة، ويعانون آثار صعق كهربي، طعنات، كدمات وكسور.

١٣. كان الرئيس مرسى قد أشار في كلمته المتلفزة، التي ألقاها يوم السادس من ديسمبر، إلى اعترافات المتظاهرين المحتجزين بأنهم بلطجية تم استئجارهم، جاءوا وبحوزتهم أسلحة وتلقوا أموالاً نظير مهاجمتهم للقصر الرئاسي. كانت كلمة الرئيس قد أُذيعت في الوقت الذي كانت تحقيقات النيابة واستجوابها للمحتجزين في بدايتها، الأمر الذي يدل على أن الرئيس أشار إلى الاعترافات التي تم الحصول عليها عن طريق الاحتجاز غير القانوني وممارسات التعذيب التي قامت بها الجماعات المؤيدة للرئيس. علاوةً على ذلك، جاءت نتيجة تحقيقات النيابة مخالفة لكلمة الرئيس، إذ لم يُدل أيًا من المحتجزين في أقواله أمام النائب العام أنه كان بحوزته أسلحة أو تلقى أية أموال.

١٤. كانت العديد من الإدعاءات والتقارير غير الصحيحة قد تم نشرها في الأيام التي تلت الاشتباكات، فعلى سبيل المثال نشر موقع إخوان أون لاين، الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في الخامس من ديسمبر مقالاً يفيد بأن أحمد ماهر منسق عام حركة شباب ٦ أبريل قد قاد مجموعة من البلطجية هاجمت وقتلت أعضاء الجماعة أثناء الاشتباكات، وفى اليوم التالي نشر الموقع تصحيحًا يُشير إلى أن أحمد ماهر لم يكن متواجدًا في محيط الاشتباكات.

١٥. طبقًا لما أفاد به العديد من المحامين الموكلين عن المعتقلين، قد تعرض المستشار مصطفى خاطر محامى عام نيابة شرق القاهرة لضغوط حتى لا يصدر قرارًا بالإفراج عن المعتقلين، وبغض النظر عن ذلك فإن الغالبية من المحتجزين قد تم إطلاق سراحهم في السابع من ديسمبر، طبقًا لمعلومات من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وأن ما يقرب من ١٣٥ محتجزًا قد تم إطلاق سراحهم بينما بقي ٤ أشخاص قيد الاحتجاز، كما أنه وعقب ذلك بخمسة أيام صدر قرارًا بنقل المستشار خاطر من منصبه من قِبل النائب العام المصري المُعين حديثًا، وذلك على خلفية قراره بإطلاق سراح المحتجزين، وقد تم إعادته إلى منصبه عقب تقديمه مذكرة شكوى احتجاجًا على هذا القرار.

الاشتباكات التي اندلعت في محيط قصر الاتحادية الرئاسي كشفت عن عدم كفاءة وكفاية استجابة عناصر الأمن لما يحدث. إن كل المؤشرات والحقائق المذكورة أعلاه تثير القلق من أن الحكومة ذاتها، وكذا حزب الحرية والعدالة ومكتب الرئيس قد قاموا بتأجيج الاشتباكات، وتورطوا في إشاعة معلومات خاطئة ومن طرف واحد تم الحصول عليها عن طريق التعذيب وفشلوا في اتخاذ خطوات كافيه للتحقيق في كل ما حدث.

وعلى ضوء هذه الأحداث يوصي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الحكومة المصرية باتخاذ الخطوات التالية العامة والمحددة:

- **الخطوات العامة:**

١. اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التدريب الكافي للموظفين العموميين ورجال تنفيذ القانون فيما يخص الحق في حرية التجمع السلمي.
٢. ضمان بقاء رجال تنفيذ القانون الذين ينتهكون الحق في حرية التجمع السلمي تحت طائلة المحاسبة.
٣. ضمان حصول المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات فيما يخص حقهم في حرية التجمع السلمي على وسيلة فعالة لتحقيق عدالة وتعويض ناجزين.
٤. تدريب مسئولي تنفيذ القانون على كيفية التصرف بكفاءة في سياق التجمعات العامة، لاسيما في حالة تظاهر مجموعتين متعارضتين في الحيز نفسه.
٥. مناقشة المقرر الخاص بالأمم المتحدة حول حرية التجمع والتنظيم لإيجاد وسيلة لتأمين المتظاهرين وتنظيم التظاهر السلمي.
٦. ضمان وجود تحقيق ومحاسبة بشأن حالات تعذيب التي تم الإبلاغ عنها، أو في حالة تهديد وانتهاك الحق في الحياة.
٧. سنّ تشريعات تحترم حقوق الإنسان فيما يخص الحق في حرية التجمع.

- **الخطوات المحددة:**

١. إجراء تحقيق مستقل ويتمتع بالشفافية في الاشتباكات المذكورة.
٢. نشر معلومات دقيقة عن كل المعتقلين، والمُفرج عنهم ومن اعتقلوا سابقًا في أعقاب الاشتباكات.
٣. محاسبة كل المسئولين عن إجراء عمليات التعذيب والانتهاكات الإجرامية أثناء الاشتباكات.